

Final Project 2

PMG 497

نموذج المشروع النهائي ٢

عنوان المشروع

تنمية المحتوى المحلي كأداة استراتيجية لتعزيز التنافسية والاستدامة في الشركات السعودية

أسم الطالب

محسن محمد القلاف

المشروع النهائي- ٢

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي الأول ٢٠٢٦

الشكر والتقدير

تقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة كلية الإدارة بجامعة ميدأوشن على ما قدّمته من دعم وتوجيه خلال فترة الدراسة، وما وفرته من بيئة تعليمية محفزة أسهمت في تنمية معارفي وصقل مهاراتي البحثية. كما أود أن أعبر عن بالغ امتناني لمشرف هذا المشروع سعادة الدكتور عبد الرحيم نادر، لما بذله من جهد كريم في الإشراف والمتابعة، وما قدّمه من ملاحظات بناءة وإرشادات قيّمة أسهمت في خروج هذا العمل بصورته الحالية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء هيئة التدريس في قسم كلية الإدارة على ما أتاحوه لنا من علم وخبرة خلال سنوات الدراسة، مما كان له الأثر الكبير في توسيع مداركي. كما أخص بالشكر كل من ساهم في تيسير إجراءات هذا البحث من مسؤولي الشركات السعودية التي تعاونت في توفير المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة.

وأخيراً، أتوجه بجزيل الشكر إلى أسرتي الكريمة على دعمهم المتواصل وتشجيعهم الدائم، وتحملهم عناء هذه المرحلة معي بالصبر والدعاء، فلولاً مساندتهم لما تمكنت من إنجاز هذا المشروع.

الإهداء

إلى والديّ العزيزين،
اللذين كانا بعد عون الله سندي وعزوتي، والداعمين الأوائل لي في مسيرتي العلمية والعملية، أهدي هذا العمل المتواضع تعبيراً عن جزء يسير من عرفاني وامتناني.

إلى أسرتي الكريمة،
التي أحاطتني بالمحبة والرعاية، وكانت مصدر قوتي في أوقات التحدي.

إلى أساتذتي الكرام،
الذين غرسوا في نفسي حب العلم والبحث والمعرفة، وأسهموا في تكوين شخصيتي العلمية.

إلى كل من يؤمن بأن تنمية المحتوى المحلي هي طريق نحو اقتصاد وطني قوي ومستدام، أهدي ثمرة هذا الجهد.

مستخلص الدراسة

الهدف:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تنمية المحتوى المحلي بوصفها أداة استراتيجية لتعزيز التنافسية والاستدامة في الشركات السعودية، وذلك من خلال دراسة أثر آليات المحتوى المحلي الرئيسية، وهي: آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي، وآلية الحد الأدنى لنسبة المحتوى المحلي، وآلية التفضيل السعري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني، والقائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية، على أداء الشركات السعودية.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم بناء إطار نظري يعرف المحتوى المحلي وعناصره ويستعرض الآليات التنظيمية المعتمدة في المملكة وعلاقتها بالتنافسية والاستدامة، ثم تم تصميم استبانة ميدانية موجهة إلى عينة من الشركات السعودية المستهدفة بسياسات المحتوى المحلي، بهدف قياس مستوى تطبيق هذه الآليات وانعكاسها على مؤشرات التنافسية (مثل القدرة على الفوز بالعقود والحصة السوقية) ومؤشرات الاستدامة (مثل استقرار الأعمال وتوطين الوظائف وتطوير القدرات المحلية).

النتائج:

تشير النتائج المتوقعة إلى أن ارتفاع مستوى تطبيق آليات المحتوى المحلي يرتبط إيجابياً بتحسين تنافسية الشركات السعودية واستدامة أعمالها، بحيث تسهم آلية وزن المحتوى المحلي والحد الأدنى بشكل مباشر في زيادة فرص الترسية على الشركات ذات المساهمة المحلية الأعلى، بينما تدعم آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والقائمة الإلزامية توجه الإنفاق الحكومي نحو المنتجات الوطنية وسلاسل الإمداد المحلية، بما ينعكس على نمو الشركات، وتوسع طاقتها الإنتاجية، وتحسين قدرتها على الصمود أمام التقلبات.

التطبيقات والأهمية:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في تقديمها صورة أوضح للشركات السعودية حول كيفية توظيف آليات المحتوى المحلي بوصفها فرصة استراتيجية لرفع تنافسياتها وتحسين مستوى استدامتها، وليس مجرد التزام نظامي مرتبط بالمناقصات.

الكلمات المفتاحية:

المحتوى المحلي، آليات المحتوى المحلي، التفضيل السعري، القائمة الإلزامية، التنافسية، الاستدامة، الشركات السعودية.

جدول المحتويات

٢	الشكر والتقدير.....
٣	الإهداء.....
٤	مستخلص الدراسة.....
٧	١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
٨	١,١. المقدمة:.....
٩	١,٢. مشكلة الدراسة.....
٩	١,٢,١. فجوات على المستوى النظري.....
٩	١,٢,٢. فجوات على المستوى التطبيقي.....
١٠	١,٣. أهمية الدراسة.....
١٠	١,٣,١. على المستوى النظري:.....
١٠	١,٣,٢. على المستوى التطبيقي:.....
١٠	١,٤. أسئلة الدراسة.....
١١	١,٥. أهداف الدراسة.....
١١	١,٦. فرضيات الدراسة.....
١٢	١,٧. نموذج الدراسة.....
١٢	١,٨. الدراسة الميدانية.....
١٣	١,٩. مخطط المشروع.....
١٣	٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....
١٣	٢,١. المقدمة:.....
١٣	٢,٢. المتغير المستقل.....
١٤	٢,٣. المتغير التابع.....
١٤	٢,٤. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.....
١٤	٢,٥. الخاتمة.....
١٥	٣. الفصل الثالث: منهجية الدراسة.....
١٦	٣,١. المقدمة.....
١٦	٣,٢. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث.....
١٦	٣,٣. تصميم البحث.....
١٦	٣,٤. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات.....
١٧	٣,٥. طريقة جمع البيانات.....
١٧	٣,٦. أنواع البيانات.....

١٧	٣,٧. إجراءات التحليل الإحصائي
١٧	٣,٨. الخاتمة
١٨	٤. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج
١٩	4.1. المقدمة
١٩	4.2. توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)
١٩	4.3. اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات
١٩	4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)
٢٠	4.5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
٢٠	٤,٦. الخاتمة
٢١	٥. الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات
٢٢	٥,١. حدود الدراسة والدراسات المستقبلية:
٢٢	٥,٢. توصيات الدراسة:
٢٣	٥,٣. الخاتمة:
٢٣	قائمة المراجع
٢٤	الملاحق

١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١,١. المقدمة:

يشهد الاقتصاد السعودي في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ تحولاً استراتيجياً نحو تعظيم القيمة المضافة المحلية، وتعميق دور القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على الواردات لصالح بناء قاعدة إنتاجية وخدمية داخلية قادرة على تحقيق نمو مستدام وخلق فرص عمل نوعية. في هذا السياق برز مفهوم **المحتوى المحلي** بوصفه أحد أهم الأدوات الوطنية لتعزيز استدامة النمو الاقتصادي، إذ يركز على زيادة ما يُنتج ويُنتج داخل المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع، والخدمات، والأصول، والتقنية.

ولتنفيذ هذا التوجّه، أُقرّت في المملكة مجموعة من الأنظمة واللوائح الخاصة بتفضيل المحتوى المحلي في الأعمال والمشتريات الحكومية، تقودها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، وتشمل آليات عملية تهدف إلى إدراج المحتوى المحلي في قرارات الترسية والتعاقد. من أبرز هذه الآليات: آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي للعطاءات، وآلية الحد الأدنى لنسبة المحتوى المحلي، وآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني، وآلية التفضيل السعري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية.

إن تطبيق هذه الآليات لا يقتصر على تحقيق متطلبات نظامية فحسب، بل يمس جوهر التنافسية في الشركات السعودية؛ إذ يؤثر في قدرتها على الفوز بالعقود الحكومية، وفي قراراتها المتعلقة بتوطين المدخلات وتطوير الموردين المحليين، وفي استثماراتها في الأصول والتقنية والموارد البشرية الوطنية. كما يرتبط المحتوى المحلي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الاستدامة، من خلال ما يحققه من تعميق لسلاسل الإمداد المحلية، وتقليل الاعتماد على الخارج، وبناء قدرات إنتاجية ومعرفية طويلة الأجل. ومن هنا تنبع أهمية دراسة تنمية المحتوى المحلي كأداة استراتيجية لتعزيز التنافسية والاستدامة في الشركات السعودية.

١,٢. مشكلة الدراسة

على الرغم من وضوح التوجهات الوطنية نحو تعميق المحتوى المحلي، واعتماد عدد من الآليات التنظيمية لتفضيله في المشتريات الحكومية، إلا أن الصورة لا تزال غير مكتملة حول الكيفية التي تنعكس بها هذه الآليات على التنافسية الفعلية للشركات السعودية واستدامة أنشطتها. فبعض الشركات تنظر إلى متطلبات المحتوى المحلي باعتبارها عبئاً تنظيمياً يزيد من التعقيد والتكلفة، في حين تنظر شركات أخرى إليها بوصفها فرصة استراتيجية لتعزيز موقعها التنافسي في السوق. كما أن درجة فهم وتطبيق هذه الآليات تختلف بين القطاعات والشركات، ما يثير تساؤلات حول أثرها الحقيقي على الأداء.

١,٢,١. فجوات على المستوى النظري

تشير مراجعة الأدبيات إلى أن عدداً من الدراسات تناول المحتوى المحلي من منظور كلي، مثل مساهمته في النمو الاقتصادي أو توطين الصناعات، غير أن القليل منها ركّز بصورة تفصيلية على الآليات التنظيمية للمحتوى المحلي كما طُبِّقت في المملكة، وعلى أثر كل آلية من هذه الآليات في سلوك الشركات وقراراتها الاستراتيجية. كما أن الربط بين المحتوى المحلي من جهة، ومفهومي التنافسية والاستدامة داخل الشركات من جهة أخرى، لا يزال محدوداً، وغالباً ما يقتصر على أحد الأبعاد مثل التنافسية السعرية أو توطين الوظائف، دون تناول شامل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة المؤسسية.

١,٢,٢. فجوات على المستوى التطبيقي

على الصعيد التطبيقي، تتفاوت درجة التزام الشركات السعودية بمتطلبات المحتوى المحلي ووعيها بالآليات تطبيقه المختلفة. فبعض الشركات قد تركز على تحقيق النسب المطلوبة شكلياً للفوز بالعقود دون دمج المحتوى المحلي في استراتيجياتها طويلة الأجل، بينما تواجه شركات أخرى تحديات في قياس المحتوى المحلي بدقة، أو في المواءمة بين تحقيق النسب المستهدفة وضبط التكاليف وتحسين الكفاءة. كما أن الأثر الفعلي لآليات مثل وزن المحتوى المحلي، والحد الأدنى، والتفضيل السعري، والقائمة الإلزامية على التنافسية والاستدامة لم يُدرس ميدانياً بالقدر الكافي في السياق السعودي.

بناءً على ما سبق، يمكن صياغة المشكلة الرئيسة للدراسة في السؤال الآتي:

ما التحديات والأخطاء التي تواجه الشركات عند تطبيق المحتوى المحلي، وكيف ينعكس ذلك على تنافسياتها واستدامتها؟

١,٣. أهمية الدراسة

١,٣,١. على المستوى النظري:

تتبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من سعيها إلى بناء إطار مفاهيمي وتحليلي متكامل يربط بين آليات المحتوى المحلي المعتمدة في المملكة وبين مفهومي التنافسية والاستدامة في الشركات السعودية. وتختلف هذه الدراسة عن بعض الدراسات السابقة في أنها تتناول المحتوى المحلي ليس كمفهوم عام فحسب، بل من خلال أبعاده التطبيقية المحددة (وزن المحتوى المحلي، الحد الأدنى، التفضيل السعري للمنتج الوطني، تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والقائمة الإلزامية)، وتدرجها في نموذج واحد بوصفها مكونات للمتغير المستقل، في مقابل التنافسية والاستدامة بوصفهما متغيرًا تابعًا. ومن شأن هذا الطرح أن يسهم في سد جزء من الفجوة النظرية المتعلقة بفهم تأثير السياسات التنظيمية التفصيلية على أداء الشركات.

١,٣,٢. على المستوى التطبيقي:

تمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في أن نتائجها يُتوقع أن تقدّم صورة أوضح للشركات السعودية حول كيفية توظيف آليات المحتوى المحلي كفرصة استراتيجية لرفع قدرتها التنافسية وتحسين استدامة أعمالها، بدل الاكتفاء بالتعامل معها كالتزام نظامي مرتبط بالمنافسات. كما يمكن لصناع القرار في هذه الشركات الاستفادة من النتائج عند مراجعة سياساتها الداخلية وبرامجها المتعلقة بتوطين ونقل المعرفة وبناء الشراكات مع الموردين المحليين، وكذلك عند استغلال الفرص الاستثمارية والمبادرات التحفيزية التي تطرحها الجهات الحكومية وهيئة المحتوى المحلي لدعم المحتوى المحلي.

١,٤. أسئلة الدراسة

١. ما الأسباب المؤسسية والفنية التي تؤدي إلى ضعف دقة تحديد مستهدفات المحتوى المحلي داخل الشركات السعودية؟
٢. ما الإجراءات والآليات الداخلية التي يمكن أن ترفع من كفاءة تطبيق المحتوى المحلي وتحسن مستوى الالتزام بالمستهدفات؟
٣. كيف يسهم تنمية المحتوى المحلي في تعزيز التنافسية والاستدامة في الشركات السعودية؟

١,٥. أهداف الدراسة

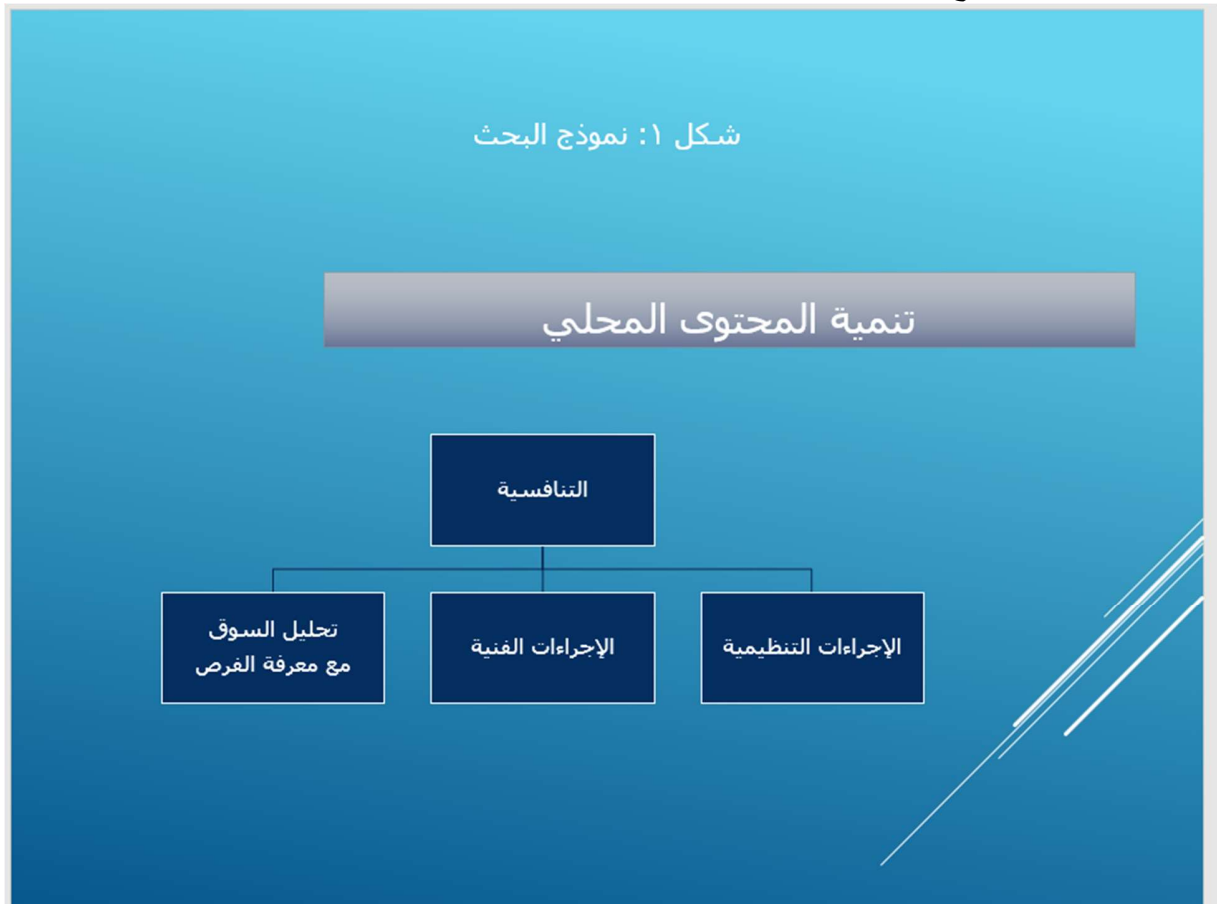
يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في:

تحليل تنمية المحتوى المحلي كأداة استراتيجية لتعزيز التنافسية والاستدامة في الشركات السعودية، من خلال دراسة التحديات والأخطاء التي تواجه تطبيقه وتحديد العوامل المؤثرة في كفاءة هذا التطبيق.

١,٦. فرضيات الدراسة

- الفرضية الرئيسة الأولى: (H1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق آليات المحتوى المحلي ودرجة التنافسية.
- الفرضية الفرعية: (H1-1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الإجراءات والآليات الداخلية في الشركات وبين مستوى المحتوى المحلي المتحقق فعلياً.
- الفرضية الفرعية: (H1-2) يسهم تحسين الحوكمة الداخلية وجودة البيانات في رفع نسبة تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي.
- الفرضية الفرعية: (H1-3) يرتبط ارتفاع مستوى تنمية المحتوى المحلي ارتباطاً إيجابياً مع تعزيز التنافسية والاستدامة في الشركات السعودية.

١,٧. نموذج الدراسة



١,٨. الدراسة الميدانية

تطبق الدراسة ميدانيًا على عينة من الشركات السعودية التي تشارك في مشاريع حكومية أو شبه حكومية، وتخضع لمتطلبات شهادة المحتوى المحلي. ويتم اختيار العينة بطريقة مناسبة لطبيعة مجتمع الدراسة وحجمه، مع مراعاة تنوع القطاعات التي تنتمي إليها الشركات. وتعتمد الدراسة على استبانة موجهة إلى المسؤولين عن إدارة المحتوى المحلي أو الإدارات ذات الصلة مثل المشتريات والمالية والموارد البشرية

١,٩. مخطط المشروع

يتضمن المشروع البحثي الفصول التالية:

- الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.
- الفصل الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بتنمية المحتوى المحلي، والتنافسية، والاستدامة، والعلاقة بينها.
- الفصل الثالث: منهجية الدراسة، ويتناول التصميم المنهجي، التعريفات الإجرائية، مجتمع الدراسة، العينة، أدوات جمع البيانات، وإجراءات التحليل الإحصائي.
- الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج.
- الفصل الخامس: حدود الدراسة، التوصيات، والاستنتاجات.

٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

٢,١. المقدمة:

يستعرض هذا الفصل أهم الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالمحتوى المحلي، والتنافسية، والاستدامة، مع التركيز على العلاقة بين تنمية المحتوى المحلي وتعزيز الأداء المؤسسي في الشركات. ويهدف الفصل إلى بناء إطار نظري يدعم موضوع الدراسة، وتحديد الفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

٢,٢. المتغير المستقل

تناولت العديد من الدراسات مفهوم المحتوى المحلي باعتباره مجموع المساهمات الوطنية في السلع والخدمات والأصول والقوى العاملة والتقنية داخل الاقتصاد الوطني، وما ينتج عن ذلك من قيمة مضافة متحققة داخل الدولة. وأشارت هذه الدراسات إلى أن سياسات المحتوى المحلي، عندما تُصمَّم وتُطبَّق بصورة فعّالة، تسهم في توطيد سلاسل الإمداد، وخلق فرص عمل للمواطنين، ونقل المعرفة والتقنية، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الاعتماد على القدرات المحلية. في المقابل، أوضحت بعض الأدبيات أن غياب التخطيط الاستراتيجي للمحتوى المحلي، أو الاقتصر على تطبيقه بصورة شكلية، قد يحوّل الالتزام بالمتطلبات النظامية إلى عبء إداري لا يحقق القيمة المضافة المستهدفة، بل قد ينعكس سلبيًا على كفاءة الشركات وقدرتها التنافسية، وهو ما يبرز أهمية دراسة تنمية المحتوى المحلي كمتغير مستقل بأبعاده وآلياته المختلفة في هذه الدراسة.

٢,٣. المتغير التابع

أظهرت الأدبيات أن التنافسية المؤسسية ترتبط بقدرة الشركات على تقديم عروض ذات قيمة مضافة، والالتزام بمتطلبات الجهات المتعاقدة، وتحقيق مستويات مرتفعة من الجودة والكفاءة التشغيلية. كما ترتبط الاستدامة بقدرة الشركات على تحقيق أداء مالي وتشغيلي مستقر على المدى الطويل. وتشير الدراسات إلى أن الشركات التي تطبق ممارسات فعّالة في إدارة المحتوى المحلي غالبًا ما تتمتع بميزة تنافسية أوضح في الفوز بالعقود والمناقصات، وبدرجة أعلى من استقرار الأعمال، إضافة إلى قدرة أفضل على التوسع والنمو.

٢,٤. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

تشير الأدبيات إلى وجود علاقة إيجابية بين تنمية المحتوى المحلي من جهة وتعزيز التنافسية والاستدامة في الشركات من جهة أخرى؛ إذ يسهم رفع مستوى المحتوى المحلي في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية، وتقوية سلاسل الإمداد المحلية، وتقليل الاعتماد على مصادر خارجية. كما أن الالتزام بمستهدفات المحتوى المحلي أصبح عاملاً حاسماً في تقييم العروض ضمن المناقصات الحكومية، الأمر الذي يجعل إدارة المحتوى المحلي عنصراً استراتيجياً مؤثراً في قدرة الشركات على الفوز بالعقود وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

٢,٥. الخاتمة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن هناك تركيزاً ملحوظاً على الجوانب التشريعية والسياسات العامة للمحتوى المحلي، في حين أن الدراسات التي تتناول الآليات الإدارية والتنظيمية لتطبيقه داخل الشركات ما تزال محدودة. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية في التركيز على الأبعاد المؤسسية والتشغيلية للمحتوى المحلي، وتحليل تأثيرها على تنافسية واستدامة الشركات السعودية.

٣. الفصل الثالث: منهجية الدراسة

٣,١. المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى توضيح المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة في فحص أثر تنمية المحتوى المحلي كأداة استراتيجية لتعزيز التنافسية والاستدامة في الشركات السعودية العاملة في القطاع الخاص والمتقدمة للمنافسات الحكومية ومنافسات الشركات المملوكة للدولة. ويتضمن الفصل عرضاً لمجموعة من العناصر المنهجية، تشمل: نوع ومنهج الدراسة، والتعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث، وتصميم الدراسة، ومجتمع البحث وعينته، وأداة جمع البيانات، وإجراءات جمع البيانات، وأساليب التحليل الإحصائي المقترحة.

٣,٢. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

- **المحتوى المحلي (تعريف إجرائي) :**
هو نسبة مساهمة العناصر (مثل السلع والخدمات المحلية، والقوى العاملة، والأصول والتقنيات) في أنشطة الشركة ومشروعاتها، كما يتم قياسها اعتماداً على خط الأساس المحتوى المحلي وفق المعايير المعتمدة من الجهات المختصة، ويُعبّر عنها من خلال مؤشرات وفقرات الاستبيان ذات الصلة.
- **التنافسية (تعريف إجرائي) :**
هي قدرة الشركة على الفوز بالمنافسات والعقود الحكومية وشبه الحكومية، وتحقيق أداء تشغيلي ومالي متميز مقارنة بالمنافسين، كما تظهر في مؤشرات مثل معدل الفوز بالعقود، والحصة السوقية، ونمو الإيرادات.
- **الاستدامة (تعريف إجرائي) :**
هي قدرة الشركة على الحفاظ على مستوى مستقر ومتنامٍ من الأداء والنمو على المدى الطويل، مع الالتزام بتنمية المحتوى المحلي وتطوير القدرات الوطنية (الموظفين والموردين والأصول)، وتُقاس من خلال فقرات في الاستبيان تتعلق باستقرار الأعمال، وتوطين الوظائف، والاستثمار في القدرات المحلية.

٣,٣. تصميم البحث (بصلة البحثي)

تعتمد هذه الدراسة تصميمًا وصفيًا تحليليًا؛ إذ تسعى أولاً إلى وصف واقع إدارة وتنمية المحتوى المحلي في الشركات السعودية التي تشارك في مشاريع حكومية أو شبه حكومية، ثم تحليل العلاقات بين المتغيرات الرئيسية: المحتوى المحلي (بألياته المختلفة) والتنافسية، والاستدامة، وجودة الإجراءات الداخلية المرتبطة بالمحتوى المحلي. ويتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الكمية من أفراد العينة، ثم تحليلها إحصائياً لاختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج.

٣,٤. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات

يتكون مجتمع البحث من الشركات السعودية التي تشارك في مشاريع حكومية أو شبه حكومية وتخضع لمتطلبات المحتوى المحلي. سيتم اختيار عينة من هذه الشركات باستخدام أسلوب العينة المتاحة أو العشوائية الطبقية، وفقاً لإمكانات الباحث وحجم المجتمع، بحيث تمثل العينة قطاعات مختلفة بقدر الإمكان.

٣,٥. طريقة جمع البيانات

تعتمد الدراسة على:

استبانة موجهة إلى مديري الإدارات المعنية بالمحتوى المحلي أو المشتريات أو المالية أو التخطيط الاستراتيجي.

مراجعة الوثائق الرسمية والأنظمة المتعلقة بسياسات المحتوى المحلي.

٣,٦. أنواع البيانات

تستخدم الدراسة:

- بيانات أولية: يتم الحصول عليها من خلال الاستبانة التي يجيب عنها أفراد العينة.
- بيانات ثانوية: يتم جمعها من الأدبيات والدراسات السابقة، والتقارير الرسمية، والأنظمة الصادرة عن الجهات المختصة.

٣,٧. إجراءات التحليل الإحصائي

سيتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، مثل:

- الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية، التكرارات).
- اختبارات الصدق والثبات لأداة القياس (مثل معامل كرونباخ ألفا).
- اختبارات العلاقات بين المتغيرات (مثل معامل الارتباط، وتحليل الانحدار) لاختبار فرضيات الدراسة.

٣,٨. الخاتمة

يوفر هذا الفصل الإطار الإجرائي الذي سيتم من خلاله تنفيذ الدراسة ميدانيًا، ويضمن توضيح الخطوات التي سيتم اتباعها لجمع البيانات وتحليلها بما يحقق أهداف البحث ويختبر فرضياته.

٤. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

٤,١. المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضًا وتحليلًا للبيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بهدف اختبار فرضيات البحث والإجابة عن أسئلته. كما يتضمن مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات والدراسات السابقة.

٤,٢. توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)

يتم في هذا الجزء عرض الخصائص الديموغرافية والتنظيمية لعينة الدراسة، مثل:

- نوع الشركة وقطاعها.
- حجم الشركة (عدد الموظفين أو حجم الإيرادات).
- مدة عمل الشركة في السوق.
- الوظيفة أو المسمى الوظيفي للمستجيب.

٤,٣. اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات

يتناول هذا الجزء نتائج فحص صدق الأداة (من خلال عرض نتائج التحليل العاملي أو مناقشة ملائمة الفقرات) وثباتها (باستخدام معامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة). ويبيّن أن قيم الثبات المقبولة إحصائيًا تدعم الاعتماد على الأداة في قياس متغيرات الدراسة.

٤,٤. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)

يتضح أن الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة يقدّم صورة مبدئية عن واقع تطبيق المحتوى المحلي في الشركات السعودية محل الدراسة، وعن مستوى تنافسيتها واستدامتها، وعن مدى نضج إجراءاتها الداخلية، بما يمهد للانتقال إلى المرحلة التالية من التحليل الإحصائي المتمثلة في اختبار الفرضيات واكتشاف طبيعة العلاقات بين هذه المتغيرات.

٤,٥. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بشكل عام، تشير نتائج اختبار الفرضيات إلى قبول (أو رفض) الفرضيات وفقاً لقيم معاملات الارتباط والانحدار ومستويات الدلالة المستخدمة، وهو ما يدعم (أو لا يدعم) الفرض الإحصائي بعد تحويله من الفرضيات النظرية في إطار الدراسة. وتُظهر هذه النتائج أن تنمية المحتوى المحلي لا تمثل مجرد التزام نظامي مرتبط بالمناقصات فحسب، بل تعد أداة استراتيجية يمكن أن تسهم، عند إدارتها بكفاءة، في تحسين التنافسية وتعزيز استدامة الشركات السعودية على المدى الطويل.

٤,٦. الخاتمة

أظهرت النتائج أن هناك ارتباطاً ذا دلالة إحصائية بين تنمية المحتوى المحلي من جهة، وتعزيز التنافسية والاستدامة من جهة أخرى، بما يؤكد أهمية المحتوى المحلي كأداة استراتيجية للشركات، وليس كإجراء امتثال نظامي فقط. كما بينت النتائج أن كفاءة الإجراءات الداخلية وجودة بيانات المحتوى المحلي تعد من العوامل الحاسمة في رفع مستوى تحقيق المستهدفات وتعظيم الاستفادة من السياسات والبرامج الحكومية الداعمة للمحتوى المحلي.

٥. الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات

٥,١. حدود الدراسة والدراسات المستقبلية:

تخضع هذه الدراسة لعدد من الحدود التي ينبغي مراعاتها عند تفسير النتائج، من أبرزها الحدود الموضوعية، حيث ركزت الدراسة على تنمية المحتوى المحلي من خلال مجموعة محددة من الآليات التنظيمية (وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي، الحد الأدنى لنسبة المحتوى المحلي، التفضيل السعري للمنتج الوطني، التفضيل السعري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والقائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية)، دون التوسع في جميع البرامج والمبادرات ذات الصلة بالمحتوى المحلي في المملكة. كما تقتصر الحدود المكانية على الشركات السعودية التي تشارك في مشاريع حكومية أو شبه حكومية، وتخضع لمتطلبات شهادة المحتوى المحلي، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على جميع الشركات في القطاع الخاص.

٥,٢. توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بأن تعمل الشركات السعودية، على تبني إطار متكامل لإدارة المحتوى المحلي، يشمل تطوير أطر حوكمة داخلية واضحة تتضمن تحديد المسؤوليات، ووضع سياسات وإجراءات مكتوبة، وتوظيف أنظمة معلومات قادرة على جمع بيانات المحتوى المحلي وتحليلها بشكل دوري، إلى جانب الاستثمار في بناء القدرات الداخلية من خلال تدريب الكوادر في مجالات المشتريات والمالية والتخطيط الاستراتيجي على متطلبات سياسات المحتوى المحلي وآليات تطبيقها وتحويلها إلى فرص تنافسية واستثمارية، وتعزيز الشراكات مع الموردين المحليين عبر برامج الدعم الفني والتعاوني لرفع مستويات المحتوى المحلي في سلاسل الإمداد، مع استمرار تطوير الأدلة الإرشادية والبرامج التحفيزية الموجهة للشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التكامل بين سياسات المحتوى المحلي، بما يساهم في تعميق المحتوى المحلي ورفع تنافسية الشركات واستدامتها.

٥,٣. الخاتمة:

ختامًا، سعت هذه الدراسة إلى تحليل تنمية المحتوى المحلي بوصفها أداة استراتيجية لتعزيز التنافسية والاستدامة في الشركات السعودية، وذلك من خلال تسليط الضوء على الآليات التنظيمية الرئيسة للمحتوى المحلي، وواقع تطبيقها في الشركات، والعوامل المؤثرة في كفاءة هذا التطبيق. وقد أظهرت النتائج أن المحتوى المحلي، عندما يُدار ضمن إطار مؤسسي واضح وتستند قراراته إلى بيانات دقيقة، يمكن أن يتحول من مجرد التزام نظامي إلى مصدر فعلي لميزة تنافسية واستدامة على المدى الطويل.

وبينت الدراسة أن تطوير الحوكمة الداخلية، وتحسين جودة البيانات، وتعزيز الشراكات مع الموردين المحليين، تمثل مدخلات أساسية لرفع مستوى تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي وتعظيم أثرها على أداء الشركات.

ونأمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالمحتوى المحلي والتنافسية والاستدامة، وأن تفتح المجال أمام مزيد من الأبحاث التطبيقية التي تستكشف أبعادًا جديدة لهذا الموضوع في السياق السعودي والاقتصادات المشابهة.

قائمة المراجع

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية. (د.ت). الموقع الرسمي لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

الملاحق

تشمل الملاحق العناصر التفصيلية التي تدعم هذه الدراسة دون أن يكون من الملائم إدراجها في المتن الرئيس للبحث، لما تتسم به من طول أو طابع إجرائي أو تقني. وتضم هذه الملاحق، على سبيل المثال لا الحصر، نسخة كاملة من أداة الاستبانة المستخدمة في جمع البيانات من عينة الشركات السعودية، ونماذج من المراسلات الرسمية الموجهة إلى تلك الشركات لطلب المشاركة في الدراسة أو شرح أهدافها، إضافة إلى الجداول الإحصائية التفصيلية التي تحتوي على نتائج التحليلات الوصفية والاستدلالية بصورة موسعة. كما يمكن أن تتضمن الملاحق أي وثائق أو نماذج توضيحية ذات صلة بمتطلبات المحتوى المحلي وشهادة المحتوى المحلي، مثل النماذج الرسمية أو الأدلة الإرشادية التي استند إليها الباحث في بناء الإطار النظري والأدوات البحثية.